Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 4, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of the Outputs of the Development and Employment Fund in Reducing Poverty and Unemployment in Jordan

***Amir Salameh Al Qaralleh*[1], *Rula Odeh Alsawalqa*[2]*, *Mahmoud Atallah ALNeimat*[3], *Mohammad Salman ALRufou*[4], *Nadia Jalil Sweis*[5], *Ahmad Mohammed Harb*[6]**

[1] Department of Political Science, School of International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan
2 Department of Sociology, School of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan
[3] Al-Ahliyya Amman University, Amman, Jordan
[4] Social and Economic Researcher, Ministry of Social Development, Amman, Jordan
[5.] Department of Business Information Technology, Faculty of Business, Princess Sumaya University, Amman, Jordan
[6] Economic Researcher, DNA Company, Amman, Jordan

Received: 29/3/2023
Revised: 25/6/2023
Accepted: 24/8/2023
Published: 30/7/2024

* *Corresponding author:*
R.sawalka@ju.edu.jo.

Citation: Al Qaralleh, A. S., Alsawalqa, R. O., ALNeimat, M. A., ALRufou, M. S., Sweis, N. J., & Harb, A. M. (2024). The Impact of the Outputs of the Development and Employment Fund in Reducing Poverty and Unemployment in Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(4), 18–31. https://doi.org/10.35516/hum.v51i4.4564

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed to demonstrate how the Development and Employment Fund has helped alleviate poverty and unemployment in Jordan.

Methods: The study used the social survey approach, and the sample included (382) Development and Employment Fund beneficiary families from all Jordanian governorates

Results: The results showed that the outcomes and goals of the Development and Employment Fund had a positive impact on promoting sustainability and productivity, reducing poverty and unemployment rates, and decreasing income inequality among Jordanian families who received support from the fund. The findings also found that the reasons for the failure of inactive projects were lack of project management experience, poor project income, and difficulty acquiring fixed-income work possibilities, respectively.

Conclusion: The Development and Employment Fund contributes to poverty and unemployment reduction in Jordan by utilizing its revenues to develop and finance small, medium, and micro projects. The study recommends holding specialized training courses in collaboration with official government and private agencies related to the projects to be financed, specifically export industrial projects, to increase the efficiency and skill of the workers in these projects and improve their performance.

Keywords: Development and Employment Fund, beneficiary Jordanian families, poverty, unemployment.

أثر مُخرجات صندوق التَّنمية والتَّشغيل في الحد من الفقر والبطالة في الأردن

***عامر سلامة القرالة*[1]، *رولا عوده السوالقة*[2]، *محمود عطالله النعيمات*[3]، *محمد سلمان الرفوع*[4]، *نادية جليل صويص*[5]، *أحمد محمد حرب*[6]**

[1] قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
[2] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
[3] جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن
[4] باحث اجتماعي واقتصادي، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، الأردن
[5] قسم تكنولوجيا معلومات الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الأميرة سمية، عمان، الأردن
[6] باحث اقتصادي، شركة DNA، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان أثر مُخرجات صندوق التَّنمية والتَّشغيل في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في الاردن.

المنهجية: طبقت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتم اختيار عينة عشوائية ملائمة بلغ قوامها (382) أُسرة مُستفيدة من صندوق التَّنمية والتَّشغيل من المحافظات الأردنية كافة.

النتائج: توصلت النتائج إلى أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج، وخفض نسبة الفَقر والبطالة، ونسبة التفاوت في الدخل عند الأُسر الأردنية المُستفيدة. كما كشفت النتائج أن من أبرز أسباب تعثُّر المشاريع غير القائمة تمثلت في: عدم امتلاك الخبرة الكافية في إدارة المشروع، وانخفاض الدخل المُتأتي من المشروع، والحصول على فرص عمل ذات دخل ثابت، على التوالي.

الخلاصة: إن لمُخرجات صندوق التَّنمية والتَّشغيل أثر ايجابي ملموس في الحدّ من ظاهرتي الفقر والبطالة في الأردن، من خلال تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من إيراداته الذاتية. ومن أجل الحدّ من تعثر المشاريع غير القائمة، توصي الدراسة بعقد دورات تدريبية مُتخصصة بالتعاون مع الجهات الرسمية الحكومية والخاصة تتعلق بالمشاريع المنوي تمويلها، وتحديدًا المشاريع الصناعية التصديرية، لرفع كفاءة ومهارة العاملين في هذه المشاريع، وتحسين أداءهم وإدارتهم.

الكلمات الدالة: صندوق التَّنمية والتَّشغيل، الأُسر الأردنية المُستفيدة، الفقر، البطالة.

مقدمة

إن الأسرة بوصفها نسق اجتماعي يتكون من أنظمة فرعية، ومصدر قوي للتأثير البيئي، لها دورٌ مُهم وأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ونتيجة لهذا الدور وأهميته تقوم الدول بتوفير سُبل الرعاية المُمكِنة لهذه الأُسر لتَمكينها اقتصاديًا، ومنذ تأسيس الدولة الأردنية قامت الحُكومات المُتعاقبة، بإرساء قواعد أولية لبرامج الحماية المُجتمعية. تتابعت خطواتُ الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والتَّوسع في منظومة هذه البرامج, كتأسيس صندوق التَّنمية والتَّشغيل، وإطلاق العَديد من الخُطط والاستراتيجياتِ الوطنيةِ؛ كالاستراتيجية الوطنية للحد من تفشي ظاهرة الفَقر للأعوام (2013-2020)، التي طُوِرّتْ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واعتُبرت امتدادًا لبرنامج الأجندة الوطنية، (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومؤسسة فريدريش إيبرت (2021). تتنوع برامج الحمايةِ المُجتمعية في الأردن ما بين البرامج المُتعلقة بسوق العمل والتأمينات الاجتماعية، وبرامج الخدمات والمُساعدات الاجتماعية, التي نُفِّذتْ على نحو مباشر أو ضمن برامج متخصصة في خُطط أُخرى، إذ تراوحتْ هذه البرامج ما بين الإعانات ومنح القروض التَّمويلية، والتحويلات النقدية، والإعفاءات الضريبية والخدمات الاجتماعية على نحو عام، ومن أجل تنظيم هذه البرامج ومراجعتها، طُوِرّتْ استراتيجية وطنية شاملة تُعنى بالحماية المُجتمعية، توضح التزامات الحكومة الأردنية تجاه المواطنين لكسر حلقة الفَقر ومنع توارثها بين الأجيال (مُنظمة اليونيسف، 2019).

أولًا: مُشكلة الدراسة وأسئلتها

تتنوع برامج وخدمات الحمايةِ والرعايةِ الاجتماعية التي تُقدمها مؤسسات الحمايةِ المُجتمعية، الموجهة إلى الأُسر الأردنية المُحتاجة، ويوجد العَديد من الخُطط والاستراتيجيات الخاصة بهذه المؤسسات من أجل تعزيز برامج الحمايةِ المُجتمعية؛ كاستراتيجيات الحد من مُشكلتي الفَقر والبطالة، إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تُساهم على نحو فعال في توفير وتقديم مُستويات الحمايةِ والرعايةِ المُجتمعية المطلوبة، إذ ازداد أعداد الفُقراء وارتفعت نسب البطالة وتدنى المُستوى المعيشي على نحو ملحوظ، وأصبح مُعظم الأُسر المُحتاجة تواجه العَديد من التَّحديات في تلقي وحتى الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتَّعليم والصِّحة, خصوصًا في ظل تداعيات جائحة كورونا، التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدعم الأُسر المُحتاجة والمُتضررة في صرف منح مادية ومساعدات عينية؛ سعيًا لتجاوز تلك الأزمة المُجتمعية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصِّحية الصعبة. وقد يعود السبب في عدم مُساهمة هذه الاستراتيجيات على نحو فعال إلى عدم تمكين الأُسر المُحتاجة اقتصاديًا، واعتمادها المستمر على المعونات والمُساعدات، التي تعمل على استنفاذ قاعدة الموارد الخاصة لهذه الأُسر، وتزيد من حساسيتها للتَّعرض لعوامل الانكشاف، مما أدى إلى إحداث ضرر بعيد المدى على مُخرجات سُبل عيشها، مما أضعف مُخرجات هذه المؤسسات في مواجهة مُشكلتي الفَقر والبطالة، ومواجهة تدني المُستوى المعيشي للأُسر الأردنية وتوفير فُرص العمل، رغم الدور الحيوي الذي تقوم به هذه المؤسسات في حماية ورعاية الأُسر الأردنية المُحتاجة. لذا سعت هذه الدراسة إلى الاجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: **ما أثر مُخرجات صندوق التنمية والتشغيل على الأُسر الأردنية و ايجاد فرص العمل"؟**. الذي انبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:-

1. هل ساهمت مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة؟
2. هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في خفض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة؟
3. هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في خفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة؟
4. هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة؟
5. ما عوامل تعثر المشاريع غير القائمة؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

إنَّ تحليل واقع البرامج والخدمات التي تُقدمها مؤسسات الحمايةِ المُجتمعية، هي أساس الانطلاق للوقوف على واقع الحال في جودة البرامج وارتباط نتائجها مع أهداف تلك البرامج. وتأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أثر مُخرجات البرامج والخدمات التي يُقدمها صندوق التَّنمية والتَّشغيل على الأُسر الأردنية المُستفيدة، وتحديد أهم البرامج والخدمات، وتعرُّف الخُطط والاستراتيجيات والخُطط التي تنتهجها هذه المؤسسة، بهدف مُعالجة مُشكلتي الفَقر والبطالة، ومدى استجابة الأُسر في المُجتمع لهذه البرامج والخدمات التي تهدف إلى التَّحول الاقتصادي والاجتماعي، لما لهذه الأُسر من أهمية في تحصين المُجتمع الأردني وحماية الطبقات الاجتماعية من التدهور، وتمكينُها ومُساعدتها على الخروج من حالة الاعتماد الاقتصادي لتصل إلى حالة الاستقلال الاقتصادي المُستدام، وهكذا خفض نسب الفَقر والبطالة على المُستوى الوطني. إضافة إلى أن النتائج المتوقعة للبحث ستُساهم في تعزيز مُخرجات صندوق التَّنمية والتَّشغيل على مُستوى الأُسر المُستفيدة، وايجاد فُرص العمل.

ثالثًا: أهدف الدراسة

1. الكشف عن أثر مُخرجات صندوق التنمية والتشغيل على الأُسر الأردنية وايجاد فرص العمل.
2. الكشف عن مدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة.
3. الكشف عن مدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة.
4. الكشف عن مدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة.
5. الكشف عن مدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة.
6. الكشف عن عوامل تعثر المشاريع غير القائمة.

الأدب النظري والدراسات السابقة وذات الصلة

إن اقامة المشاريع لها دورٌ مُهم وبارز على مُستوى الدول، نظرًا إلى إسهامها في مجال انتاج السلع والخدمات لتغطية حاجات الأسواق المحلية، إضافة إلى قُدرتُها على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير، وقُدرتُها على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة (البرادعي، 2016). وتتمثل أهمية تمويل وإقامة المشاريع لصاحب المشروع في زيادة مُستوى دخله، وهكذا تقليل مخاطر الوقوع في دائرة الفَقر، ورفع مُعدل الادخار وحجم الودائع لديه, وتوفير متطلبات حياته وتعزيز ثقته بنفسه، وزيادة انفاقه وتحقيق مُستوى الرفاه المنشود، وكذلك حمايته من التعثر المالي في حال وجود قروض أُخرى، وبناء العلاقات والمعارف مع الاطراف التجارية الأُخرى، وكذلك المُساهمة في المساعدة بالحصول على قروض من جهات أُخرى، لوجود ضمانات مالية للمشروع، وقد تتولد لديه افكارٌ استثماريةٌ جديدةٌ في مشاريعَ أُخرى. أما على مُستوى الأُسرة، فتسهم في توفير فُرص عمل لأفراد الأُسرة، ورفع مُستوى مهارات العاملين في المشروع من أفراد الأُسرة مما يُسهل انتقالها إلى مشاريع أو وظائف أُخرى، وتعزيز العمل الجماعي والروح الريادية والعمل لحساب الذات، والحد من مخاطر الفَقر على أفراد الأُسرة، وتغير هيكل الإنفاق في ظهور أوجه إنفاق جديده، وتحقيق أبسط مُتطلبات الحياة من مأكل وملابس وعلاج، وتَحسين مُستوى ونوعية السكن، ورفع وتَحسين المُستوى التَّعليمي والصِّحي للأُسرة، والحد من التسرب المدرسي للأبناء، وأيضًا الحد من تسول وعمالة الأطفال، وكذلك تعزيز قدرة الأُسرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تهُم الأُسرة, ودمج أفرادُها وتوثيق علاقاتها مع أفراد المُجتمع المحلي. بينما تتمثل أهمية تمويل واقامة المشاريع على مُستوى المُجتمع المحلي، في توفير فُرص عمل وتدريب العمالة من خارج نطاق الأُسرة، والحد من تباين الدخل في المُجتمع، وتوفير الطلب على سلعه معينه من خلال تطوير مشاريع ذات روابط أمامية وخلفية للمشروع القائم، وتوفير السلع والخدمات لأبناء المُجتمع وبأسعار مناسبة، وكذلك زيادة الصادرات والحد من المستوردات، وهكذا دعم الموازنة العامة للدولة من خلال الرسوم والضرائب (المعهد العربي للتخطيط، 2017).

شهد مُعدل نمو الناتج المحلي الأردني الإجمالي ارتفاعًا خلال الفترة (2000-2002)، ثم انخفض عام 2003وبلغ 4.1%، ثم عاود الارتفاع خلال الفترة (2004-2007) وبلغ أعلى قيمة خلال عام 2007 وسجل نحو 8.9%. أما خلال الفترة (2008-2008) فيُلاحظ بانه شهد انخفاضًا حتى سجل ما نسبته 1.6% عام 2020. أن التذبذب الواضح في مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020) كان لعدة أسباب انعكست على الاقتصاد الأردني كالحرب في العراق، وتقلُّبات أوضاع الأسواق العالمية لاسيما أسواق البورصات المالية وتذبذب أسعار صرف العُملات الأجنبية (غرفة تجارة عمان، 2004). إضافة الى أثر الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم ابتداءً من الثلث الأخير للعام 2008، التي لم يكن الاقتصاد الأردني بمنأى عنها، إذ انخفض مُستوى الصادرات السلعية، وانخفضت حوالات العاملين والمُساعدات الخارجية, وتراجُع الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (البنك المركزي، 2009). ومنذ العام 2010 تأثر النَّشاط الاقتصادي الأردني، بالعَديد من المشاكل والتَّحديات الناجمة عن الأزمات والمُتغيرات الاقتصادية والسياسية، محليًا وإقليميًا ودوليًا، ابتداءًا من ارتفاع النفط وتضخم الفاتورة النفطية، وارتفاع مُشكلة المديونية المالية وتضخم عجز الموازنة، والآثار التي ترتبت نتيجة الثورات العربية في الدول المجاورة، وتكرر انقطاع الغاز المصري عن الأردن، إضافة إلى الأزمة السورية وما خلفته من تدفق لمئات الألاف من اللاجئين السوريين، الذي ولّدَ ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني في ظل موارده المحدودة (البنك المركزي، 2016). مرورًا بجائحة كورونا التي أثرت على اقتصاديات دول العالم دون استثناء، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، واستمرار إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية، مما ولد صعوبة دخول ومرور البضائع، إضافة إلى الاغلاقات الكلية التي شهدها الأردن التي أثرت على مُختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع حاد في أداء ومؤشرات الاقتصاد الأردني (انظر الملحق رقم (1)).

تُعد البطالة إحدى المشكلات والتحديات التي يواجهها المُجتمع الأردني، وشهدت معدلاتها تذبذبًا واضحًا خلال الفَقرة (2002-2020) وتراوحت ما بين 11.9% إلى 23.2%، حتى وصلت إلى ما نسبته 24.8% خلال الربع الثاني من عام 2021، وهذا الارتفاع في مُعدلات البطالة، يرجع إلى الأزمات

السياسية والأمنية والاوضاع التي شهدتها وتشهدها الدول العربية من صراعات ولا تزال، مما ولد أعباء مالية على الأردن خصوصًا في ظل ازدياد أعداد اللجوء السوري، وإغلاق المعابر الحدودية مع الجانب السوري والعراقي مما أثر على حركة التجارة والتبادل التجاري مع سوريا والعراق، ناهيك عن انخفاض نسبة المُساعدات من دول الخليج وغيرها من الدول الاوروبية، إضافة إلى جائحة كورونا وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم ومنها الأردن، في توقف الملاحة البحرية والطيران والنقل البري (انظر الملحق رقم (2)). وبتتبع مُعدلات البطالة على مُستوى المُحافظات خلال عام 2020, يُلاحظ أنّ أدنى مُعدل للبطالة كان على مُستوى مُحافظة الكرك، التي جاءت بنسب منخفضة حسب معطيات الجدول (1) وبلغت 16.5% وقد يعود السبب إلى أن سوق العمل يوفرُ فُرص عمل للسكان أنفسهم في تلك المنطقة, من خلال إقبال سكانها النشطين اقتصاديًا على العمل لحسابهم الخاص، إضافة إلى مُساهمة القطاع الخاص في النَّشاط الاستثماري والإنتاجي. أما على مُستوى باقي مُحافظات المملكة، فإن مُعدل البطالة سجل أعلى نسبة في مُحافظة الطفيلة إذ بلغت 26.6%، وربما يُعزى السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى عدم إقبال سكانها النشطين اقتصاديًا على العمل لحسابهم الخاص، إضافة إلى ضعف مُساهمة القطاع الخاص في النَّشاط الاستثماري والإنتاجي، وضعف مشاركة المرأة في النَّشاطات الاقتصادية.

ويُمكن إجمال عوامل ارتفاع مُعدلات البطالة بالآتي: (1) ارتفاع مُعدل نمو السُكان (2) ضعف مُعدلات النُمو الاقتصادي الذي ولّدَ عدم القدرة في توفير فُرص عمل جديده (3) سيطرة العمالة الوافدة على نسبة كبيرة من فُرص العمل التي تُستجد سنويًا (4) عدم إقبال السُكان النشطين اقتصاديًا على العمل لحسابهم الخاص (5) ضعف مُساهمة القطاع الخاص في النَّشاط الاستثماري والإنتاجي (6) ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية (7) وجود اختلالات هيكلية مزمنة في حالتي العرض والطلب في سوق العمل الاردني (عليوات، 2006؛ الحنيطي والزعبي، 2011؛ أسعد وآخرون، 2021؛ المنتدى الاقتصادي الأردني2020).

والجدير بالذكر، كان لجائحة كورونا (COVID-19) منذ عام 2020 وحتى بدايات عام 2021 تداعيات سلبية على سوق العمل الأردني، حيث ساهمت في رفع نسب الفقر والبطالة وتدني الدخل، وتسريح عدد كبير من العمال، وعدم تلق بعض العمال رواتبهم، وحصل البعض الآخر على دخل مخفض بنسبة 30-50٪، كما عانى الآلاف من عمال المياومة من الفقر ولم يكونوا قادرين على الحصول على عمل نتيجة الإغلاق الكامل والحجر الصحي الذي فرضته الحكومة لمواجهة الجائحة. وقدرت منظمة بيت العمال في الأردن أن ما بين 50.000 و80.000 وظيفة فقدت في مختلف القطاعات وتأثرت أكثر من 400.000 عامل بسبب جائحة كورونا، وأن الإجراءات التي ابتعتها الحكومة الأردنية في أثناء الجائحة لم تواجه على نحو فعال زيادة البطالة المتوقعة في ظل محدودية الخيارات المتاحة (Alsawalqa et al. 2022).

وفيما يتعلق بظاهرة الفقر في الأردن، فلا تزال مؤشرات الفَقر تُمثل تحديًا كبيرًا أمام الحكومات الأردنية، فمُعدل الفَقر واختلاف مُستوياته بين مُحافظات المملكة لا تزال مرتفعة. مما يتطلب خُطط استراتيجية لتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتكافل الاجتماعي والحمايةِ والرعايةِ المُجتمعية لمُحاربة الفَقر. سجل مُعدل الفَقر على مُستوى المملكة خلال عام 2002 ما نسبته 14.2%، وعلى مُستوى المُحافظات جاءت أعلى نسبة في مُحافظة المفرق وبلغت 25.4%، وأدنى نسبة جاءت في مُحافظة العاصمة وبلغت 9.2%. وفي عام 2006 وعلى مُستوى المملكة بلغ 14%، سُجِّل أعلى مُعدل في مُحافظة المفرق إذ بلغ 23% وأدنى مُعدل في مُحافظة العاصمة وبلغ 9.4%. وفي المُقابل خلال العام 2008 انخفض على مُستوى المملكة إلى ما نسبته 13.3% حتى ارتفع عام 2010 إلى 14.4%، وكان ذلك نتيجة زيادة أسعار المحروقات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار السلع ومستلزمات الحياة الأُخرى كافة، ومنها المواد الغذائية الأساسية، الذي نتج عنها ازدياد أعداد الذين يعيشون تحت خط الفَقر. وعلى مُستوى المُحافظات جاءت أعلى نسبة خلال عام 2010 في مُحافظة معان وبنسبة 26.6% وأدنى نسبة في مُحافظة العاصمة وبلغت نحو 11.4% (انظر الملحق رقم (3)). ويُعزى السبب في ذلك إلى: (1) ارتفاع نسبة الفَقر في بعض المُحافظات، نتيجة عدم الموائمة الكافية بين التَّعليم الجامعي لأبنائها ومُتطلبات سوق العمل، (2) عدم إقبال سكانها النشطين اقتصاديًا على العمل لحسابهم الخاص، (3) عدم رغبة الفئات المُتعطلة عن العمل في المهن الخدماتية واليدوية، ومهن البناء والإنشاءات، (4) عدم مُساهمة القطاع الخاص في النَّشاط الاستثماري والإنتاجي داخل هذه المُحافظات، (5) ضُعف مشاريع الإنتاج الموجهة للفقراء في هذه المُحافظات، ومن ثمَّ ندرة توافر مصادر بديلة للدخل، (6) ارتفاع مُعدل الفَقر بين أُسر هذه المُحافظات، مما يقلل من القوة الشرائية والطلب على السلع والخدمات، وهكذا عدم استمرارية بعض المشاريع لضعف الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى فشلها واغلاقها (المصري، 2002؛ صالح وآخرون، 2014؛ الطيب، 2012؛ الحبيس وآخرون، 2012؛ الحنيطي والعبد الرزاق، 2007؛ لينير وعبابسة، 2013).

تأسس صندوق التَّنمية والتَّشغيل عام 1989، وباشر عملياته الإقراضية عام 1991 كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداريّ, يُعنى بتنمية وتمويل المشاريع الصَّغيرة جدًا والصَّغيرة والمُتوسطة من خلال إيراداته الذاتية. ويهدف الصندوق إلى تمكين ومساعدة الأفراد والأُسر الفقيرة، والعاطلين عن العمل، وتوفير فُرص عمل لهم للإفادة من طاقاتهم واستغلالها في التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، وعلى نحو يُسهم على نحو مباشر في محاربة الفَقر والبطالة. ويقدم الصندوق خدماته التَّمويلية وغير التَّمويلية، من خلال فرعه الرئيسي في العاصمة، إضافة إلى (11) فرعًا تُغطي كافة مُحافظات المملكة، ونوافذه الإقراضية في مناطق البادية الوسطى والشمالية والجنوبية. (صندوق التَّنمية والتَّشغيل، 2021). بلغ إجمالي عمليات الإقراض المُباشر وغير المُباشر لصندوق خلال الفترة (2009-2021)، ويتضح من الجدول أن أعلى حجم تمويل كان خلال عام 2016، وبلغ ما يُقارب 42 مليون

دينار أفاد من خلاله 5085 مشروعًا، وبمتوسط تمويل بلغ 8243 دينارًا، وتوفيرت هذه المشاريع نحو 13463 فُرصة عمل، وبمتوسط 2.6 فُرصة عمل لكل مشروع، وهي نسبة ممتازة إذ ما قورنت بحجم التَّمويل لكل مشروع. في حين أن أدنى حجم تمويل جاء خلال عام 2021 الذي بلغ نحو 4.135 مليون دينار، بالمقارنة مع حجم تمويل بلغ 6.837 مليون دينار خلال عام 2020، بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى فرض الإغلاقات، وما تبعها من إجراءات الحظر والحجر وأوامر الدفاع المُختلفة، التي قيدت عمل الصندوق مما انعكس على حجم التَّمويل خلال الأعوام 2020 و2021 (انظر الملحق رقم (4)).

أجريت دراسات عدة حول جدوى وأهمية المشاريع وتمويلها في المجال الاقتصادي والاجتماعي في دول مختلفة؛ فعلى المُستوى المحلي؛ أجرى الزيود (2020) دراسة بهدف تعرُّف دور صندوق التَّنمية والتَّشغيل في الحد من مُشكلتي الفَقر والبطالة في الأردن، وبالاعتماد على القروض التي يُقدمها الصندوق. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تحليل مضامين البيانات المُتصلة بالمشاريع الممولة لعامي (2013-2014). وأظهرت النتائج أن المشاريع الممولة استطاعت أن تُحدّ من مُشكلتي الفَقر والبطالة في المُحافظات، وأن أعلى نسبة لفُرص العمل التي وفرتها القروض كانت في مدينة عمان، وكانت الإناث هي المُستفيدة من القروض أكثر من الذكور. كما أجرى المعهد العربي للتخطيط (2017) دراسة هدفت إلى عرضِ تجربةِ صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تقديم خدماته التَّمويلية، وأظهرت النتائج أن هُناك اتساعًا في شريحة الفئات المُستهدفة على نحو يعكس منطقية وشمولية أهدافه، ويُساعد في تحقيقها، كما أن هُناك شمولية في الفئات المُستهدفة على المُستوى الجغرافي، وأن الصندوق حقق درجة عالية من الانسجام بين الفئات المُستهدفة والخدمات المُقدمة، مما يعكس دقة في تحديد الحاجات التَّمويلية وتلبيتها بكفاءة، وبلغ مُتوسط عدد فُرص العمل التي تم استحداثُها لكل مشروع نحو 1.38 فُرصة عمل، وبلغ مُتوسط تكلُفة توفير فُرصة العمل حوالي 3236 دينارًا.

بينما تناولت دراسة عبد الله وقدوس (AL-Abdallah & Adous, 2017) الكشف عن مدى مُساهمة المشاريع الصَّغيرة في الحد من مُشكلتي الفَقر والبطالة على مستوى الأُسر المُستفيدة من صندوق التَّنمية والتَّشغيل، وبيان دوروها في رفع المُستوى المعيشي ومُستوى الدخل. ولتحقيق أهداف الدراسة طُورَتْ استبانة خاصة لتخدم أغراض هذه الدراسة. وأظهرت النتائج أن المشاريع الحيوانية حصلت على النسبة الأكبر، يليها المشاريع التجارية بمتوسط دخل بين 100 إلى 200 دينار شهريًا، وأن هذه المشاريع لديها درجة متوسطة في تحقيق أهدافها للحد من ظاهرة القفر والبطالة.

بينما هدفت دراسة النعيمات والروضان (2006) إلى الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التَّنمية والتَّشغيل على المنتفعين. وبالاعتماد على نتائج المسح الشامل الذي نفذه صندوق التَّنمية والتَّشغيل خلال الفترة (2004-2005). وأظهرت نتائج الدراسة أن نحو 64% من المشاريع الممولة من الصندوق, تطورت وتوسعت من خلال مواردها الذاتية مقابل 22% بقروض من الصندوق، في حين أن ما نسبته 26.8% من المشاريع لم تشهد أيَّ تطوير أو توسع. وحول فُرص العمل التي ولدتها هذه المشاريع، تبين وبالمُتوسط أن هُنالك فُرصتي عمل ونصف لكل مشروع، وأن المشاريع التي حققتْ فُرصتي عمل شكلت ما نسبته 50%. بينما المشاريع التي حققت فُرصة عملٍ واحدة بلغت نسبتها نحو 25%. وفي المُقابل أجرى حداد والخطيب (2005) دراسة هدفت إلى تسليط الضوء وتعرُّف واقع المشروعات الصَّغيرة جدًا والصَّغيرة والمُتوسطة على مُستوى الأردن. وأظهرت النتائج أن هذه المشاريع ساهمت بتوظيف ما نسبته 45.3% من إجمالي حجم الأيدي العاملة، وشكلت ما نسبته 99.6%من إجمالي المُنشآت الاقتصادية الأردنية، وأنها تمتاز بالانتشار الجغرافي الواسع مما ساعد في استقطاب الأيدي العاملة، وتخفيض مُعدلات الفَقر والبطالة، وإن المشاريع الصَّغيرة تحديدًا تواجه مشاكل وتحديات مالية وإدارية وتسويقية وتنظيمية.

أما على مُستوى الدِّراسات العربية؛ أجرى مقابلة (2020) دراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية للأُسر المُستفيدة من تمويل المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتَّنمية (فاتن)، وشملت العينة المُستفيدين من خدمات هذه المؤسسة. أبرزت نتائج الدراسة أن لهذه المؤسسة دور هام وبارز في تحسين المُستوى الاقتصادي والاجتماعي، من خلال القروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها، على مُستوى المُستفيد والأُسرة والمُجتمع، كما أظهرت النتائج أن للمؤسسة دور مهم في دعم الجهود الحكومية الهادفة إلى الحد من مشكلتي الفَقر والبطالة.

بينما هدفت دراسة عويس (2016) إلى الكشف عن الوضع الراهن للمشروعات الصَّغيرة في مصر، وبيان الآثار الاقتصادية للمشروعات الصَّغيرة على الاقتصاد المصري، وأظهرت النتائج أن هُنالك صعوبة وعوائق في الحصول على التَّمويل اللازم لإقامة المشروعات وتحديدًا أمام الرياديين، إضافة إلى عدم وجود رؤية استراتيجية تهتم بهذه المشروعات، وأن الاهتمام بهذه المشاريع نابع من باب الإصلاح الاقتصادي وتوفير فُرص العمل، وأن الدول المُتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها دور في تغذية المشروعات المُتوسطة والكبيرة بالمُنتجات الوسيطة. كما أجرى الأسرج (2015) دراسة جاءت بهدف تحديد دور المشروعات الصَّغيرة والمُتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأظهرت النتائج أن هذه المشروعات تُعد هي النمط الغالب في دول مجلس التعاون الخليجي بما نسبته 83.6%، وأنها تؤدي دورًا هامًا في التَّشغيل وايجاد فُرص العمل، وإن ترقيتها أمر ذو أهمية نظرًا إلى ما يكتسبه هذا النوع من المشاريع من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المطلوب لإنشائها، ولا تتطلب تكنولوجيا مُعقدة، ولديها قدرة على التكيف مع التَّطورات التي تحصل. في حين أجرى شاهين (2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن الدور الذي يؤديه القطاع العام الفلسطيني في دعم وتشجيع وتحفيز إقامة المشاريع الصَّغيرة جدًا والصَّغيرة, وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هنالك ضعف في دور القطاع الحكومي في دعم وتشجيع وتحفيز هذه المشاريع، إذ جاء بدرجة مُتوسطة، وأن درجة مُساهمة هذه المشاريع في تحقيق التَّنمية الاقتصادية جاءت بدرجة مُتوسطة، في حين كان لها أثر ودور

في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وبدرجة مرتفعة. كما أجرى الفليت (2011) دراسة هدفت إلى تعرُّف دور المشاريع الصَّغيرة في تحقيق التَّنمية الاقتصادية على مُستوى قطاع غزه, وأشارت النتائج إلى أن هذه المشاريع تُعاني من ارتفاع تكاليف النقل وغيرها من الخدمات الأُخرى اللازمة لإقامتها، إضافة إلى ارتفاع اسعار بعض مُستلزمات الإنتاج، ونقص العمالة الماهرة والمُدربة، ولا يوجد نظام موحد يعمل على تنظيم: (1) عمل القطاع الإنتاجي الصغير، (2) سياسات الإقراض، (3) السياسات الضريبية والتشجيعية.

وعلى مُستوى الدِّراسات الغربية؛ فهدفت دراسة شرفات وآخرون (Sharafat et al, 2014) إلى تحليل الآثار على المدى القصير والطويل للصناعات الصَّغيرة على الفَقر في الباكستان، وأظهرت النتائج أن الفَقر يزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل، مما انعكس على النُمو من خلال قنوات اقتصادية للمُتغيرات التفسيرية، وأكدت نتائج الدراسة على الآثار القوية لتخفيض الفَقر الناتجة عن مُخرجات الصناعات الصَّغيرة والمُتوسطة، وأن صُناع السياسة الاقتصادية في الباكستان، يجب عليهم التَّركيز على تأسيس أسواق مالية رسمية، من أجل التغلب على القيود المالية التي تواجه قطاع الصناعات الصَّغيرة والمُتوسطة، وكذلك تسهيل إجراءات منح القروض, وتعزيز حقوق الائتمان وتخفيض تكاليف الدين، مما سيُساعد على التأسيس لقطاع مشاريع صغيرة ومُتوسطة قوية، لما لهذه المشاريع من دور مهم في تحقيق النُمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد، وايجاد فُرص العمل والحد من الفَقر.

كما هدفت دراسة مازومدر (Mazumder, 2013) إلى تعرُّف أثر القروض الصَّغيرة في إقامة المشاريع والحد من الفَقر في ريف الهند، واعتمدت الدراسة على اسلوب المُقابلات الشخصية لعينة شملت (360) مستفيدًا من هذه القروض، ولجأت الدراسة الى تجميع البيانات من تفس المستفيدين على مرحلتين خلال عامي 2012 و2013، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لهذه القروض في الحد والتقليل من القفر، وكذلك دور ايجابي في زيادة الدخل, وتحسين المُستوى المعيشي للأُسر المُستفيدة. في حين هدفت دراسة جورسوامي (Guruswamy, 2012) إلى معرفة دور وتقييم مؤسسات التَّمويل الأصغر في تخفيف حدة الفَقر وتمكين المرأة في أثيوبيا، واعتمدت الدراسة اسلوب الاستبانة من خلال مُقابلات شخصية لمُديري هذه المؤسسات وعُملائها. وأشارت النتائج أن هذه المؤسسات، لها دور مهم في تغير حياة الفُقراء بصورة إيجابية وتحديدًا النساء، إلا أن هُناك العديد من المشاكل التي تحُد من فعالية تلقي التَّمويل والوصول إلى خدمات مؤسسات التَّمويل الأصغر، نتيجة ارتفاع مُعدل الفائدة وعدم وجود علاقات وثيقة بين إدارة المؤسسات والمُقترضين. بينما أجرى تايو وآخرون (Taiwo et al, 2012) دراسة هدفت إلى تعرُّف المشروعات الصَّغيرة والمُتوسطة باعتبارها أداة مُتغيرة في النُمو الاقتصادي والتَّطور في نيجيريا. وبينت النتائج أن هُناك مجموعة من القيود التي تُعيق نُمو هذه المشروعات وأهمُها: الافتقار إلى الدعم المالي، يليها الإدارة الضعيفة والفساد، ثم الافتقار إلى التَّدريب والخبرة، ووجود البنية التحتية الضعيفة، وأيضًا انخفاض الطلب على المُنتجات والخدمات. كما أشارت الى الدور الكبير والمُهم الذي يُمكن أن تقوم به الحكومة النيجيرية في مُساعدة هذه المشروعات في الوصول إلى التَّمويل اللازم، والمواد الخام والسوق، مما سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التَّشغيل، وستُصبح هذه المشروعات أكثر فعالية في مواجهة مُنافسات السوق، إضافة إلى أن تتولى الحكومة رسم وتصميم السياسات والبرامج التي تحُث على الابتكار، وأن يعمل صُناع السياسة على دعم وتشجيع هذه المشروعات من أجل تخفيض حدة الفَقر في نيجيريا.

منهجية الدراسة

أولًا: منهج الدراسة: طبقت الدراسة المسح الاجتماعي نظرًا إلى ملائمته أغراض الدراسة.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الأُسر المُستفيدة من خدمات صندوق التَّنمية والتَّشغيل، من كافة المُحافظات الأردنية والبالغ عددها 12 مُحافظة. بلغ عدد الأُسر المُستفيدة 64115 أُسرة خلال الفترة (2009-2021). تم تحديد حجم العينة باستخدام مُعادلة الآتية (Steven Thompson, 2012):-

$$n = \frac{(64115) \times 0.50(1-0.50)}{\left[\left[(64115)-1 \times \left(0.05^2 \div 1.96^2\right)\right] + 0.50(1-0.50)\right]}$$

$$n = 382$$

وبذلك يكون إجمالي حجم العينة العشوائية المُلائمة هي: 382 أُسرة مُستفيدة من خدمات صندوق التَّنمية والتَّشغيل. موزعه على 377 أُسرة لديها مشاريع قائمة، و5 أُسر مشاريعُها غير قائمة. تم تحديد العينة على مُستوى المُحافظات بناءًا على نسبة عدد المشاريع الممولة وعلى مُستوى كل مُحافظة خلال الفترة (2009-2021). يوضح الجدول (1) توزيع الأسر حسب المُحافظات. ويُلاحظ من الجدول أن غالبية توزيع المشاريع تتركز في العاصمة عمان بنسبة (17.8%)، تليها مُحافظة اربد وبنسبة بلغت (14.2%)، بسبب التمركز العالي للسكان في هذه المُحافظات.

الجدول (1): توزيع الأسر المُستفيدة من خدمات صندوق التَّنمية والتَّشغيل حسب المُحافظات

المُحافظة	التكرار	%
العاصمة	68	17.8
البلقاء	33	8.7
الزرقاء	31	8.0
مأدبا	24	6.3
اربد	54	14.2
جرش	19	4.9
عجلون	28	7.3
المفرق	29	7.7
الكرك	37	9.7
الطفيلة	25	6.6
معان	21	5.5
العقبة	13	3.3
المجموع	**382**	**100**

ثالثًا: أداة الدراسة

تم تصميم استبيان تكون من ثمانية أجزاء؛ تكون الجزء الأول من (10) فقرات تقيس مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة. أما الجزء الثاني تكون من (9) فقرات تقيس مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل وأثرها في انخفاض نسبة الفقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة. بينما تكون الجزئ الثالث من (6) فقرات تقيس مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل وأثرها في توفير فرص العمل للأُسر الأردنية المُستفيدة. في حين تكون الجزء الرابع من (5) فقرات تقيس مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل وأثرها في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة. أما الجزء الخامس والمتعلق بالمشاريع الغير قائمة، فتكون من (12) فقرة تقيس أسباب تعُثر المشروع. تم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) خُماسي التدريج، لقياس درجة تطبيق أثر مُخرجات صندوق التَّنمية والتَّشغيل على الأُسر الأردنية وتوفير فرص العمل. وتراوحت الاستجابة من (1-5)، وهي موضحة كما في الجدول (2) و(3) الآتية:

الجدول (2): مقياس ليكرت الخُماسي

بدائل الإجابة	مو افق بشدة	مو افق	مُحايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثين.

الجدول (3): فئات الأهمية النسبية حسب المُستوى لمقياس ليكرت (Likert Scale) الخُماسي لكل فقرات الاستبيان.

مُستوى الأهمية	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
التقدير	1.66-1.00	3.33-1.67	5-3.34

المصدر: إعداد الباحثين.

رابعًا: صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التحقُق من اختبار الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على مجموعة من المُحكمين ذَوي الاختصاص والخبرة الأكاديمية. كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient) لقياس ثبات الأداة وتناسقها الداخلي، تراوحت قيم مُعامل كرونباخ ألفا بين (0.817-0.870)، وهذه القيم تزيد عن النسبة المقبولة لثبات أداة الاستبانة وهي (0.70)، كما بلغت قيم مُعامل كرونباخ ألفا للأداة ككُل نحو (0.846) وهي قيمة مقبولة وتدُل على الاتساق بين الفقرات.

خامسًا: التحليل الإحصائي للبيانات

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)لتحليل بيانات الدراسة، واستخراج الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول الذي نصّه: هل ساهمت مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل على نحو فعال في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة؟

يُلاحظ من الجدول (4) أن الوسط الحسابي العام لاستجابات الأسر لمدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل على نحو فعال في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة

بلغ (3.8487)، وهذا يعكس مستوى موافقة مرتفعة لمُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة، ويُلاحظ أن الفقرة "أدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل إلى زيادة فرص الحصول على وظيفة"، قد احتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة وبوسط حسابي بلغ (4.2021)، أما الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقة المُستفيد بنفسه" فقد جاءت في المرتبة الثانية وبوسط حسابي بلغ (4.1250). في حين أن الفقرة "شجعت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل أفراد الأُسر الآخرين على العمل والإنتاج" قد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة وبوسط حسابي بلغ (3.2074). ويُمكن الاستنتاج من ذلك أن كافة عينة البحث لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة، على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت على نحو فعال في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة.

الجدول (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لاستجابات الأسر لمدى مساهمة مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل على نحو فعال في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة

رقم السؤال	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	أدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل إلى زيادة فرص الحصول على وظيفة.	4.2021	1.12266	1	مرتفعة
2	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين المُستوى المعيشي للأسر المُستفيدة.	4.0665	0.60075	3	مرتفعة
3	أدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع إنتاجية أفراد الأُسرة الناجم عن تحسن الوضع المادي.	4.0505	0.71933	4	مرتفعة
4	شجعت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل أفراد الأُسر الآخرين على العمل والإنتاج.	3.2074	1.27522	10	متوسطة
5	أدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل إلى رفع مُستوى الانتاجية للمستفيد وقدرته على الأداء.	4.0080	1.00263	6	مرتفعة
6	ساعدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في بناء علاقات تجارية مع أطراف وجهات جديدة.	4.0505	0.73764	5	مرتفعة
7	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تشجيع الآخرين على التوجه لصندوق التَّنمية والتَّشغيل من أجل الاقتراض.	3.7580	1.22744	7	مرتفعة
8	أدت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل إلى زيادة الوعي الاقتصادي لدى العاملين في المشروع.	3.4282	1.13849	9	مرتفعة
9	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز ثقة المُستفيد بنفسه.	4.1250	0.73235	2	مرتفعة
10	ساهمت المتابعة من قبل صندوق التَّنمية والتَّشغيل في استمرارية المشروع.	3.5904	1.56880	8	مرتفعة
الوسط الحسابي العام		**3.8487**	-	-	**مرتفعة**

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني الذي نصّه: هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في تخفيض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة؟

يُلاحظ من الجدول (5) أن الوسط الحسابي العام لاستجابات الأسر على مدى اسهام مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في انخفاض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة بلغ (3.3723)، وهذا يعكس مستوى موافقة مرتفعة على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في تخفيض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة، ويُلاحظ أن الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع المُستوى المعيشي لأسرتي" احتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة وبوسط حسابي بلغ (4.3085)، أما الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين السلوك الاستهلاكي للأُسرة، فقد جاء في المرتبة الثانية وبوسط حسابي بلغ (3.6170)، في حين أن الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع مُدخراتي وحجم الودائع في البنوك" احتلت المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بوسط

حسابي بلغ (2.3856). ويُمكن الاستنتاج من ذلك بأن كافة عينة الدراسة لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة، على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في تخفيض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة.

الجدول (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية لاستجابات الأسر على مدى اسهام مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة

رقم السؤال	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تجاوز أُسرتي خط الفقر.	3.5505	1.35749	4	مرتفعة
2	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تشغيل أبنائي العاطلين عن العمل وزيادة مُستوى دخلهم.	3.1489	0.87279	7	متوسطة
3	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين مُستوى دخل أُسرتي.	3.5505	0.95085	3	مرتفعة
4	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع مُدخراتي وحجم الودائع في البنوك.	2.3856	1.24267	9	متوسطة
5	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع مُستوى الاستهلاك لأسرتي.	3.4761	1.17279	6	مرتفعة
6	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع المُستوى المعيشي لأسرتي.	4.3085	1.16185	1	مرتفعة
7	مكنت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل المشروع أُسرتي من تحقيق مُستوى الكفاية للحاجات الضرورية) مأكل، ملبس، مشرب، مسكن) .	3.4574	1.04731	5	مرتفعة
8	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في زيادة مدخرات أسرتي.	2.8564	1.56652	8	متوسطة
9	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين السلوك الاستهلاكي للأُسرة.	3.6170	0.80804	2	مرتفعة
الوسط الحسابي العام		**3.3723**	-	-	مرتفعة

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث الذي نصّه: هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في توفير فُرص العمل وخفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة؟

يُلاحظ من الجدول (6) أن الوسط الحسابي العام لاستجابات الأسر على مدى مساهمة برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فُرص العمل وخفض نسبة البطالة لديها، بلغ (3.5909)، وهذا يعكس مستوى موافقة مرتفعة على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في توفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة، ويُلاحظ أن الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرصة العمل المناسبة لي" احتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة بوسط حسابي بلغ (3.9787)، أما الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرصة عمل المناسبة لأفراد أسرتي" فجاءت في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.8963)، في حين أن الفقرة "ساهم حُسن إدارة برامج صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تطوير مشروعي وزيادة حجمه وقدرته على استيعاب عاملين جدد" فقد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بوسط حسابي بلغ (3.2447). ويُمكن الاستنتاج من ذلك أن كافة عينة البحث لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة، على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساعدت في توفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة.

الجدول (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية لاستجابات الأسر على أثر مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فُرص العمل وخفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة

رقم السؤال	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرص عمل لأبناء المنطقة.	3.4601	1.37540	4	مرتفعة
2	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرصة العمل المناسبة لي.	3.9787	1.01696	1	مرتفعة
3	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرصة عمل المناسبة لأفراد أُسرتي.	3.8963	.77452	2	مرتفعة
4	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في زيادة اتجاهي نحو العمل الحر والريادة والإبداع.	3.6410	.96129	3	مرتفعة
5	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في توفير فرص عمل لخريجي المعاهد والجامعات.	3.3245	1.47007	5	متوسطة
6	ساهم حُسن إدارة برامج صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تطوير مشروعي وزيادة حجمه وقدرته على استيعاب عاملين جدد.	3.2447	1.45830	6	متوسطة
الوسط الحسابي العام		**3.5909**	-	-	مرتفعة

رابعًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع الذي نصّه: هل مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة؟

يُلاحظ من الجدول (7) أن الوسط الحسابي العام لاستجابات الأسر على مدى مساهمة برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في خفض نسبة التفاوت في الدخل، بلغ (3.4761)، وهذا يعكس مستوى موافقة مرتفعة على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة، ويُلاحظ أن الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع مُستوى الاستهلاك لأسرتي" احتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة وبوسط حسابي بلغ (3.8617)، أما الفقرة "ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين نوعية السكن" فقد جاءت في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.7207)، في حين أن الفقرة ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين المُستوى التَّعليمي للأُسرة، فقد احتلت المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بوسط حسابي بلغ (2.5851). ويُمكن الاستنتاج من ذلك بأن كافة عينة البحث لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة على أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة.

الجدول (7): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لاستجابات الأسر على مدى اسهام مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر

رقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تعزيز المُشاركة بالخدمة المجتمعية.	3.6729	0.78105	3	مرتفعة
2	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين المُستوى التَّعليمي للأُسرة.	2.5851	1.38687	5	متوسطة
3	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في الحد من تباين الفجوة في الدخل مع الأقارب والجيران.	2.7952	1.09451	4	متوسطة
4	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في رفع مُستوى الاستهلاك لأُسرتي.	3.8617	1.24022	1	مرتفعة
5	ساهمت برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تحسين نوعية السكن.	3.7207	1.12627	2	مرتفعة
الوسط الحسابي العام		**3.4761**	-	-	مرتفعة

خامسًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس الذي نصّه: ما أسباب تعثر المشاريع غير القائمة؟

يُلاحظ من الجدول (8) أن الوسط الحسابي العام لفقرات أسئلة أسباب تعثُّر المشاريع الغير قائمة بلغ (3.6333)، وهذا يعكس مُستوى موافقة مرتفعة لأسئلة أسباب تعثُّر المشاريع الغير قائمة، ويُلاحظ أن السبب: عدم امتلاك الخبرة الكافية في إدارة المشروع, احتل المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة بوسط حسابي بلغ (4.8000)، يليه السبب: انخفاض الدخل المُتأتي من المشروع، في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (4.8000)، أما السبب: الحصول على فرص عمل ذات دخل ثابت، فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بوسط حسابي بلغ (1.6000)، ويمكن الاستنتاج من ذلك بأن كافة عينة البحث لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة على أسئلة أسباب تعثُّر المشاريع غير القائمة.

الجدول (8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية لاستجابات الأسر حول أسباب تعثُّر المشاريع الغير قائمة

رقم السؤال	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	عدم امتلاك الخبرة الكافية في ادارة المشروع.	4.8000	.44721	1	مرتفعة
2	قيمة التمويل من الصندوق لم تحقق أهداف المشروع.	4.0000	.70711	6	مرتفعة
3	انخفاض الدخل المتأتي من المشروع.	4.8000	.44721	2	مرتفعة
4	ارتفاع تكاليف تشغيل المشروع مثل الايجار والكهرباء.	4.4000	.54772	5	مرتفعة
5	عدم القدرة على الالتزام بأقساط المشروع وارتفاع مقدار القسط الشهري.	3.0000	.70711	8	مرتفعة
6	استخدام القرض لغير الغرض الذي منح من اجله.	3.0000	.70711	9	مرتفعة
7	وفاة صاحب المشروع وعدم وجود من يقوم بإدارة المشروع.	2.4000	1.94936	10	مرتفعة
8	مرض صاحب المشروع وعدم القدرة على ادارة المشروع.	2.2000	1.78885	11	متوسطة
9	عدم امتلاك الاساليب والادوات المناسبة للمشروع.	4.6000	.54772	4	مرتفعة
10	ضعف تسويق منتجات المشروع.	4.8000	.44721	3	مرتفعة
11	الحصول على فرص عمل ذات دخل ثابت.	1.6000	.89443	12	منخفضة
12	ساهم تعدد الاجراءات الحكومية لعدة جهات في تباطؤ نمو وتطوير المشروع.	4.0000	.70711	7	مرتفعة
الوسط الحسابي العام		**3.6333**	-	-	مرتفعة

يتضح مما سبق، أن مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل ساهمت على نحو فعال في تعزيز ثقافة الاستدامة والإنتاج عند الأُسر الأردنية المُستفيدة، وكان لها دور في زيادة فرص الحصول على وظيفة، وتحسين المُستوى المعيشي للأُسر، وزيادة الإنتاج للمُستفيد واستمرار مشروعه وتعزيز ثقته بنفسه، وتحويل الأفراد من مُستهلكين إلى مُنتجين، وتفعيل مفهوم الأُسر المُنتجة ورفع مُستوى انتاجها وتطوير مهاراتها. كما ساعدت مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في تخفيض نسبة الفَقر لدى الأُسر الأردنية المُستفيدة. حيثُ أدت إلى زيادة وتوليد الدخل الذاتي الدائم والمُستمر، وتخفيض حدة الفَقر لدى هذه الأُسر، والخروج بها من دائرة الفقر، وزيادة قُدرتُها في الحصول على السلع والخدمات الأساسية والضرورية، وتحسين السلوك الاستهلاكي لديها. علاوة على ذلك، ساعدت في توفير فُرص العمل وخفض نسبة البطالة للأُسر الأردنية المُستفيدة، حيثُ أدت إلى توجه الأفراد العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود نحو العمل الحر والريادة والإبداع، وتطوير المشاريع وزيادة حجمها وقدرتها في توفير فرص عمل جديده، وهكذا الحد من مُعدلات البطالة المرتفعة. كما ساهمت مُخرجات برامج وأهداف صندوق التَّنمية والتَّشغيل في خفض نسبة التفاوت في الدخل بين الأُسر الأردنية المُستفيدة، وكان لها دور في زيادة مُستوى دخل الفقراء، وتحسين المُستوى التَّعليمي ونوعية السكن، وتخفيض الهوة بين الأغنياء والفقراء، والحد من تفاوت الدخل بين المحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية، ورفع مستوى الاستهلاك، ويعود بالمنفعة الاقتصادية والاجتماعية على كافة مكونات المجتمع.

وفيما يتعلق بأسباب تعثُّر المشاريع غير القائمة، تمثلت في عدم امتلاك الخبرة الكافية في إدارة المشروع، انخفاض الدخل المُتأتي من المشروع، ولحصول على فرص عمل ذات دخل ثابت، على التوالي. وتبين بأن كافة عينة البحث لديهم مُستوى مرتفع من الموافقة على أسئلة أسباب تعثُّر المشاريع غير القائمة.

وبالاطلاع على التقارير السنوية الصادرة عن صندوق التَّنمية والتَّشغيل، يُمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. تبين حرص صندوق التَّنمية والتَّشغيل على تطوير خُططه المُستقبلية ومراجعتها على نحو دوري وتحديثها، في تقديم خدماته التَّمويلية وغير التَّمويلية، من أجل تَحسين الاداء ليتلاءم مع متطلبات التَّمويل الأصغر، للمُساهمة في تحقيق التَّنمية الوطنية الشاملة والمُستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

2. من خلال دليل الخدمات الصادر عن صندوق التَّنمية والتَّشغيل، تبين بأنّ هُنالك بعضَ المشاكلِ والصعوبات التي يُعاني منها المُستفيدون في الحصول على التَّمويل. إذ تعددت الشروط من (2-18) شرط، إضافة إلى ارتفاع عدد الوثائق المطلوبة لإتمام عملية التَّمويل من (17-22) وثيقة، وكذلك ارتفاع عدد إجراءات إتمام عملية الاقتراض من (11-18) إجراء. ومن خلال احتساب المتوسط لكل عملية، تبيَّنَ أن متوسط الشروط بلغ 8.4 شرط، ومتوسط عدد الوثائق بلغ 20.7 وثيقة، ومتوسط عدد الإجراءات بلغ 16.2 إجراءًا، وهذا قد يؤدي إلى تدني مُستوى رضا مُتلقي الخدمة، وارتفاع مُعدل تلقي الشكاوي.

3. نسب حجم التَّمويل متوافق الى حدٍ كبير مع عدد المشاريع لكلّ مُحافظة، وكذلك عدد فُرص العمل. وهذا مؤشر يوضح بانه كلما ارتفع حجم التَّمويل ارتفع عدد المشاريع وارتفعت فُرص العمل في المُحافظات.

4. استحوذتْ القروضَ التجاريةِ على النسبة الأكبر من عدد المشاريع الممولة وحجم التَّمويل وفُرص العمل، يليها مشاريع تمكين المرأة وبنسبة 23.4%، في حين أن أقل نسبة لتوفير فُرص العمل في المشاريع جاءت في القطاع الزراعي، وذلك لحاجة العمل الزراعي إلى المهارات الإنتاجية والفنية والخبرة في اقامتها وتطويرها، وهو ما لا يمتلكه الباحثين عن العمل، إضافة إلى عدمِ تقبلِ مخاطرِ العملِ في هذا القطاع، نتيجة ما يُعانيه من بعض المشاكل كالتسويق وشح مياه الأمطار، وعدم كفاية الدخل المُتأتي كونه يعدُّ عمل موسمي في بعض المناطق.

5. ارتفاع نسبة الاقتراض بالنسبة للإناث التي بلغت بالمُتوسط خلال الفترة (2009-2021) نحو 56.4%، بسبب تشجيع الدولة لمُشاركة المرأة في إقامة المشاريع، وزيادة الوعي لدى الأُسر الأردنية في دعم المرأة لإقامة المشاريع، ورغبت الإناث في الوقوف إلى جانب أُسرهنَّ ودعمها ماديًا للخروج من دائرة الفَقر والبطالة. وهذا مؤشر أن المرأة الأردنية لديها الاستعداد إلى دخول سوق العمل، وإن كان هُنالك تباين في نسبة المشاريع الاقراضية للإناث في بعض المُحافظات، فان هذا يعود إلى التباين في تقبل المشاريع التي يُمكن أنْ تمارسها المرأة في بعض المُجتمعات، كون كل مُجتمع يتسم بثقافة مُتباينة في إقامة المشاريع المُتعلقة بالمرأة.

6. اهتمام صندوق التَّنمية والتَّشغيل في دعم وتمكين المرأة اقتصاديًا.

7. يستهدف صندوق التَّنمية والتَّشغيل الفئات الشبابية العاطلة عن العمل والأُسر الأقل دخلًا، في تمويلها ودعمها والتوجه لإقامه المشاريع والعمل للحساب الخاص.

8. أعلى نسبة للقروض الممولة حسب الفئة العمرية كانت للفئة (21-30) سنة، وهذه الفئة هي الأعلى في نسب البطالة والباحثة عن العمل وعدم وجود البديل، وهذا مؤشر على أن هذه الفئة لديها استجابة ورغبة في إقامة المشاريع، وأنها مُستفيدة من المشاريع والقروض الممنوحة وحجم التَّمويل سواء للمشاريع المُتوسطة أو الصَّغيرة، وتولد لديها القناعة بجدوى العمل الحر، مما ينعكس على انخفاض مُستوى الفَقر والبطالة التي تُعاني

منه هذه الفئة، وهكذا تَحسين مُستوى دخل الفرد والأُسرة.

التوصيات:

1. تعديل بعض التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الصندوق فيما يتعلق بالشروط والوثائق المطلوبة، وعدد الإجراءات لإتمام الخدمة المطلوبة، ومُعالجة بيروقراطية عمل بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الصندوق، وكذلك ربط الصندوق ببرنامج استعلام شامل عن طالب الخدمة، والتَّحديث المُستمر في برامج وشبكة البيانات المُتعلقة بتسهيل وتسريع آلية الحصول على التَّمويل.
2. تحديد المشاريع الواعدة بما يتوافق مع حاجات السوق، والعمل على توزيعها جغرافيًا، من أجل تعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي يمولها الصندوق. وأن يتم توفير فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الواعدة، التي تستخدم تقنيات إنتاج ذات كثافة عمالية عالية ومنحها مزايا وحوافز.
3. دعم المشاريع التي تُحسِن استغلال الموارد المحلية المُتاحة، والتوجه تحديدًا نحو نمو القطاعات المُنتجة (الصناعي، الزراعي، التكنولوجي)، وتوجيه التسهيلات الائتمانية نحو زيادة التكوين الرأسمالي الثابت لهذه القطاعات، ودعم المشاريع التي تستخدم التقنيات الحديثة والنظم المتطورة في العملية الإنتاجية، ووسائل التطور التكنولوجي الحديثة، ومساعدتها في زيادة حجم المشروع والتوسع في الإنتاج، لتحقيق وفر من الناحية الإدارية والاقتصادية والمالية.
4. المُتابعة المُستمرة للمشاريع الممولة، للوقوف على أهم المشاكل والتَّحديات التي قد تواجهها وتحول دون استمرارها، وتقديم كافة الحاجات التمويلية وغير التمويلية، اللازمة لتحسين الأداء. كما أن المُتابعة المُستمرة تحول دون استخدام القروض لغير غاياتها الإنتاجية.
5. دعم المشروعات التَّصديرية بتمويل مرتفع وأقساط مُتدنية، لتوسيع القاعدة التصديرية بنشاطات تصديرية ذات قيمة مضافة حقيقية وكبيرة، من أجل زيادة أثارها الاقتصادية على مُستوى الاقتصاد الوطني.
6. عقد دورات تدريبية مُتخصصة تتعلق بالمشاريع المنوي تمويلها، وتحديداً المشاريع الصناعية التصديرية، بالتعاون مع الجهات الرسمية الحكومية والخاصة. والعمل على زيادة الكفاءة والمهارة لدى العاملين في هذه المشاريع والممولة من صندوق التَّنمية والتَّشغيل، فرأس المال المادي لا يُمكن استغلاله بالطريقة الأنسب دون الاعتماد على رأس المال البشري الذي يُعَد هو الإدارة والتخطيط.
7. توفير أسواق ليتم التوجه إليها لبيع المنتجات، لصغر ومحدودية الأسواق داخل بعض المحافظات، مما يُرتب صعوبة في عمليات التسويق والتوزيع.
8. دعم الفئة العمرية (21-30) سنة بتمويل مرتفع وأقساط مُتدنية لأنها الأعلى في نسب البطالة، ولديها استجابة ورغبة في إقامة المشاريع.

"شكر وتعقدير: تم إجراء هذه الدراسة بدعم من صندوق دعم البحث العلمي والابتكار/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية".

المصادر والمراجع

أسعد، ر. وكرافت، ك. وسيفردينغ، م. والحاج، ل. وشونغ، ر. وعمر، إ. (2021). *المعيقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن: تحليل مرتكز على النوع الاجتماعي*. يونيسف.

البرادعي، م. (2016). *المشروعات الصَّغيرة والمُتوسطة- الوسط المفقود- والحصول على التَّمويل، مؤتمر المؤسسات الصَّغيرة والمُتوسطة – ما وراء الحدود*، البنك المركزي المصري، 26 سبتمبر 2016.

البنك المركزي الأردني. (2016). *التقرير السنوي*، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني. (2009). *التقرير السنوي*، عمان، الأردن.

الزبود، إ. (2020). أثر المشاريع الممولة من صندوق التَّنمية والتَّشغيل على المُقترضين في الأردن: دراسة اجتماعية اقتصادية، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 3 (1): 47-65.

الأسرج، ح. (2015). المشروعات الصَّغيرة والمُتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، *بحوث اقتصادية عربية*، 69، 159-179.

الحبيس، م. والرحامنة، أ. والرحامنة، خ. (2012). تحليل مستويات الفقر في الأردن حسب الخصائص الاجتماعية: دراسة إحصائية تطبيقية، *المجلة الأردنية في العلوم الزراعية*، 8(4)، 716- 731.

الحنيطي، د.ع. والعبد الرزاق، ب. (2007). تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن. *مجلة الإمارات للغذاء والزراعة*، 19(1)، 1-15.
الحنيطي، د. والزعبي، ب. (2011). تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الأردنية الهاشمية، *دراسات، العلوم الإدارية*، 38(2)، 434 - 449.
الفليت، ع. (2011). المشاريع الصَّغيرة في قطاع غزة ودورُها في التَّنمية الاقتصادية: دراسة جغرافية، *مجلة الجامعة الإسلامية*، 19(2)، 1129-1081.
الطيب، س. (2012). قياس الفقر وتوزيع الدخل في محافظة معان - الأردن: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 3، 53- 93.
المصري، س. (2002). *تشخيص الفقر في الأردن*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
https://moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D9%8A%D8%B5_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86.pdf
المعهد العربي للتخطيط (2017). ***أثر الخدمات التَّمويلية وغير التَّمويلية التي يُقدمها صندوق التَّنمية والتَّشغيل على مُستوى المُستفيدين***، دراسة مقدمة الى صندوق التَّنمية والتَّشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية، الكويت.
المنتدى الاقتصادي الأردني، (2020). البطالة في الأردن: واقع وتحديات ومقترحات: ورقة موقف.
https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2020/11/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A.pdf
النعيمات، ع. والروضان، ع. (2006). *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التَّنمية والتَّشغيل على المنتفعين*، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.
حداد، م. والخطيب، ح. (2005). دور المشروعات الصَّغيرة جدًا والصَّغيرة والمُتوسطة في التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، *اربد للبحوث والدِّراسات*، 9(1): 113-157.
دائرة الإحصاءات العامة. (2020). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2019). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2018). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2017). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2014). *التقرير التَّحليلي للنتائج السَّنوية لمسح العمالة والبطالة*، للأعوام (2013-2014)، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2016). *التقرير التَّحليلي للنتائج السَّنوية لمسح العمالة والبطالة*، للأعوام (2015-2016)، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2016). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2012). *حالة البطالة في الأردن*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2011). *حالة البطالة في الأردن*، 2011، للأعوام 2009-2011، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2010). *تقرير حالة الفَقر في الأردن*، مسح نفقات ودخل الأُسرة، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2008). *التقرير التَّحليلي للنتائج السَّنوية لمسح العمالة والبطالة*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2008). *تقرير حالة الفَقر في الأردن*، مسح نفقات ودخل الأُسرة، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2008). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2007). *التقرير التَّحليلي للنتائج السَّنوية لمسح العمالة والبطالة*، للأعوام (2002-2007). عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2006). *تقرير حالة الفَقر في الأردن*، مسح نفقات ودخل الأُسرة، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2004). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2002). *تقرير حالة الفَقر في الأردن*، مسح نفقات ودخل الأُسرة، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2002). *الأردن بالأرقام*، عمان، الأردن.
شاهين، ي. (2013). دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصَّغيرة والصَّغيرة جدًا وانعكاسه على التَّنمية الاقتصادية، *مجلة الاقتصاد والتَّنمية البشرية*، 7، 1-17.
صالح، م. والرواشدة، ف. وجبر، ج. (2014). تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن. *دراسات، العلوم الإدارية*، 41(2): 402-416.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2021). ***عن الصندوق***، الموقع الالكتروني:http://www.def.gov.jo
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2021). ***بيانات غير منشورة***، للأعوام 2018، 2021.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2019). ***التقرير السنوي***، 2020/2019، عمان، الأردن.

صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2018). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2017). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2016). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2015). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2014). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2013). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2012). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2011). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2010). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
صندوق التَّنمية والتَّشغيل (2009). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن.
عويس, ر. (2016). المشروعات الصَّغيرة وأثرها في التَّنمية الاقتصادية مصر نموذجا، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 7(1): 60-107.
عليوات، إ. (2006). البطالة واقعها، أسبابها وآليات الحد منها: حالة الأردن، *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، 1، 88 - 107.
غرفة تجارة عمان (2004). *التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2003 مقارنة مع العام 2002*، عمان، الأردن.
لينير، ك. وعبابسة، م. (2013). *الفقر وسياسات الحدّ من الفقر في الأردن. في: الفصل 8: التفاوتات الاجتماعية وسياسات التشغيل والحد من الفقر*. في كتاب: أطلس الأردن - التاريخ، الأرض والمجتمع. DOI: 10.4000/books.ifpo.4560
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية, ومؤسسة فريدريش إيبرت (2021). *سياسة الحمايةِ الاجتماعية في الأردن: ما بين الإطار النظري والتطبيق العملي*، عمان، الأردن.
مقابلة، إ. (2020). أبعاد الدور التَّنموي لمؤسسات التَّمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتَّنمية (فاتن)، *مجلة التَّنمية والسياسات الاقتصادية*، 22(2)، 73- 135.
مُنظمة اليونيسف (2019). *الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025*، عمان، الأردن.

References

Al-Abdallah, S. & Adous, S. (2017). The Role of Small Enterprises in Reducing Poverty and Unemployment for Beneficiaries from Development and Employment Fund Loans in Irbid Governorate, *Global Journal of Economic and Business*, 3(3), 322 – 339.

Alsawalqa, R. O., Al Qaralleh, A. S. & Al-Asasfeh, A. M. (2022). *The Threat of the COVID-19 Pandemic to Human Rights: Jordan as a Model*. J. Hum. Rights Soc. Work 7, 265–276. https://doi.org/10.1007/s41134-021-00203-y

Gurswamy, D. (2012). The role of microfinance institutions on poverty alleviation Ethiopia Indian. *Journal of Commerce & Management Studies*, 3(1), 9.

Mazumder, W. (2013). Micro-credit and poverty reduction, a case of Bangladesh, *Prague Economic Papers*, 3, 65-76.

Sekaran, U. & Bougie, R. (2010). *Research methods for business:* A skill building approach (5th ed). New York, NY: John Wiley & Sons Ltd.

Sharafat. A. Humayun. R. Muhammad. A. (2014). The Small and Medinm Enterprises and Poverty In Pakistan: An Empirical Analysis. *Theoretical and Applied Economics*. XXI. 4(593), 67-80.

Steven, K. (2012). ***Sampling***. Third Edition, Simon Fraser University, 59-60.

Taiwo, M. & Ayodeji. (2012). Impact of Small and Medium Enterprise on Economic Growth and Development. American *Journal of Business and Management*, 1(1).